

سياسات أردوغان تفاقم العجز التجاري التركي

تؤكد الأوضاع الاقتصادية المتردية في تركيا أن السياسات التي يقف خلفها الرئيس رجب طيب أردوغان لتخفيف البعض من المشكلات المتنوعة التي يعاني منها البلد منذ فترة، لم تسفر عن أي نتائج إيجابية لتخفيف ركود الطلب والنمو، وهو ما قد يزيد التحديات أمام الحكومة لتعديل أوتار المؤشرات السلبية.

● أنقرة - تتزايد الدلائل على أن محاولات تركيا تحفيز الاقتصاد لا تزال تسير في الطريق الخاطئ على الرغم من مطاردتها للحلول الممكنة لتفادي ما هو أسوأ.

وكتشفت آخر البيانات الصادرة عن وزارة التجارة أن عجز تركيا التجاري زاد في يوليو الماضي بواقع 52.4 في المئة على أساس سنوي، ليصل إلى حوالي 4.3 مليار دولار وفقا لنظام التجارة العام. وبينما ارتفعت الصادرات بنحو 10.2 في المئة إلى نحو 16.4 مليار دولار بعد أن تضررت في ربيع العام الماضي مع تأثير جائحة كوفيد - 19 على التجارة مع أكبر شركاء أنقرة، سجلت الواردات ارتفاعا بنحو 17 في المئة على أساس سنوي لتبلغ 20.72 مليار دولار.

ويعد أن تضررت التجارة بشدة في نفس الفترة قبل عام جراء الجائحة، قفزت صادرات تركيا في يونيو الماضي بنحو 46.9 في المئة وارتفعت الواردات 38.7 في المئة مقارنة مع يونيو 2020.

وفقا لما ذكره معهد الإحصاء التركي الجمعة الماضي، فقد انكمش العجز التجاري في النصف الأول ككل بنحو 11.4 في المئة إلى 21.2 مليار دولار.

52.4

في المئة ارتفاع العجز في يوليو 2021 رغم أنه انكمش في النصف الأول من العام

وباعت محاولات أنقرة إعطاء صورة متفائلة عن وضعها الاقتصادي بالفشل خصوصا بعد مضاعفة كورونا لآزماتها، حيث أكد الخبراء والمؤسسات الدولية أن البلد يعاني من اقتصاد عليل حتى قبل أن ينتشر الوباء في العالم.

وفي حين سجل ارتفاعا بنحو 40 في المئة خلال النصف الأول من العام الجاري، مقارنة بالفتره ذاتها من العام الماضي، لكن يبدو أنها تراجعت بشكل ملحوظ مع معظم الدول العربية من العام الماضي.

وتسببت الدول العربية من خفض العجز التجاري مع تركيا من حوالي 21.2 مليار دولار في عام 2019، إلى أقل من 9 مليارات دولار خلال العام الماضي، بنسبة انخفاض 57.3 في المئة.

ويعيش الاقتصاد التركي أزمة مركبة تعود إلى عدة أسباب من أبرزها تراجع سعر صرف العملة المحلية، فيما تسعى الحكومة لإعادة عجلة الاقتصاد إلى النمو باتخاذ إجراءات متعددة لا تخلق من المجازفة.

وتراجعت الليرة الضعيفة بنحو 14 في المئة هذا العام بعد أن لامست أدنى مستوى لها على الإطلاق في يونيو الماضي، مما أدى إلى ارتفاع التضخم بسبب الواردات التركية الكبيرة. وفي ظل زيادة الاحتياج لتمويل خارجي وحجم الودائع الكبير بالعملة الأجنبية محليا وانخفاض الاحتياطيات الاحترازية يبقى الاقتصاد عرضة للصدمات والتغيرات في مستويات الثقة في الداخل والخارج.

ووفقا للبنك الدولي، فإن وقع الأزمة الاقتصادية في تركيا أدى في نهاية المطاف إلى إعطاء القطاع الزراعي المتضرر من موجة الجفاف، التي تضرب شمال أفريقيا منذ سنوات، جرعة تحفيز بهدف إنعاشه بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

وتنقلت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية عن بيان أصدرته الحكومة، ذكرت فيه أنه تم "إطلاق تدابير استعجابية من أجل إنعاش النشاط الزراعي بهدف ترقية الاستثمارات وتقليص فاتورة استيراد المواد ذات الاستهلاك الواسع".

وجهت الحكومة الجديدة برئاسة أيمن عبدالرحمن أنظارها منذ توليها السلطة نحو الزراعة، حيث أطلقت خطة لتقييم الأداء والإعداد للمشاركة الزراعية الكبيرة بهدف إنعاش الاقتصاد وتقليص استيراد القمح وتحقيق الأمن الغذائي وتنويع مصادر الدخل، غير أن



الحلول تكاد تكون منعدمة

تطوير المناطق الصناعية الأجنبية يدعم تنمية محور قناة السويس

القاهرة تستهدف تعظيم الاستثمارات والصادرات وزيادة التوظيف



في قلب خطط التنمية

وتعمل القاهرة على جذب الدول التي لديها علاقات جيدة معها من أجل الاستثمار خاصة في الصناعة، وهو القطاع الأهم الذي يستطيع أن يحقق أكبر قيمة مضافة للاقتصاد المصري.

وعزا كريم العمدة، أستاذ الاقتصاد الدولي، توجه مصر نحو توقيع شراكات مع دول أخرى لإنشاء مناطق صناعية في مصر والمزيد من التعاون الشامل بين البلدين.

وأعتبر رشاد عبده، رئيس المنتدى المصري للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، أن توجه مصر إلى إنجاز شراكات مع دول أخرى لإقامة مناطق صناعية في الأراضي المصرية "جيد جدا". وقال إن "هذه الدول تقوم بالترويج وجذب الشركات للعمل في هذه المناطق الصناعية، بينما مصر تقوم بتوفير المرافق والبنية التحتية، وهي بالفعل لديها أفضل بنية تحتية في أفريقيا والشرق الأوسط".

وتابع أن "المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بالناتج أحد أهم المشروعات لتطوير الاقتصاد المصري وجذب المزيد من الاستثمارات العالمية للدولة المصرية، وتنتمتع المنطقة بكافة المزايا التي تجعلها مركزا لوجستيا عالميا، وهناك استراتيجية لاستهداف أكثر من 250 منطقة صناعية في المنطقة".

ورأى أن استثمار الدول في إنشاء مناطق صناعية في مصر من شأنه زيادة الصادرات المصرية، وهذه ميزة مصر، وأيضا توفير فرص عمل كبيرة. ووصف المنطقة الصناعية الصينية في العين السخنة بأنها "جيدة وفي تطور مستمر".

السويس، وستخلق الآلاف من فرص العمل، وستدفع مشروع تنمية محور قناة السويس خطوات إلى الأمام.

وأستدل المتابعون على أهمية هذه المناطق بنجاح المنطقة الصناعية الصينية في العين السخنة، ويقولون إن المنطقة سيكون لها دور مهم في الدفع نحو المزيد من الاستثمارات الصينية في مصر والمزيد من التعاون الشامل بين البلدين.

وأعتبر رشاد عبده، رئيس المنتدى المصري للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، أن توجه مصر إلى إنجاز شراكات مع دول أخرى لإقامة مناطق صناعية في الأراضي المصرية "جيد جدا". وقال إن "هذه الدول تقوم بالترويج وجذب الشركات للعمل في هذه المناطق الصناعية، بينما مصر تقوم بتوفير المرافق والبنية التحتية، وهي بالفعل لديها أفضل بنية تحتية في أفريقيا والشرق الأوسط".

وتابع أن "المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بالناتج أحد أهم المشروعات لتطوير الاقتصاد المصري وجذب المزيد من الاستثمارات العالمية للدولة المصرية، وتنتمتع المنطقة بكافة المزايا التي تجعلها مركزا لوجستيا عالميا، وهناك استراتيجية لاستهداف أكثر من 250 منطقة صناعية في المنطقة".

ورأى أن استثمار الدول في إنشاء مناطق صناعية في مصر من شأنه زيادة الصادرات المصرية، وهذه ميزة مصر، وأيضا توفير فرص عمل كبيرة. ووصف المنطقة الصناعية الصينية في العين السخنة بأنها "جيدة وفي تطور مستمر".

الناتج المحلي وتلبية احتياجات الداخل المصري والتصدير أيضا، أما شركاؤها الذين ينشئون تلك المناطق فسيستفيدون من الحوافز والضمانات التي يتحصلون عليها في مصر.



ويؤيد الخبير الاقتصادي وليد جاب الله أن المناطق الصناعية والاستثمارية المتخصصة إحدى الليات جذب الاستثمار الأجنبي

ويأتي توقيع اتفاقية توسيع نطاق عمل المنطقة الصناعية الروسية بعد قرابة شهرين من توقيع القاهرة اتفاقية إطارية مع بولندا لإنشاء منطقة صناعية بولندية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بالعين السخنة.

وتأتي هاتان الاتفاقيتان بعد نجاح المنطقة الصناعية الصينية (تبدأ بالعين السخنة، والتي اعتبرها الخبراء "نموذجا يحتذى به".

ويؤكد الخبير الاقتصادي وليد جاب الله أن المناطق الصناعية والاستثمارية المتخصصة إحدى الليات جذب الاستثمارات الأجنبية. وقد استخدمت مصر هذه الآلية من ضمن الكثير من الآليات المتنوعة لجذب رؤوس الأموال، خاصة في المجال الصناعي الذي تستهدف مصر التوسع فيه وتعميقه وزيادة تنافسيته.

ونسبت وكالة شينخوا الصينية إلى جاب الله، وهو عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، قوله إن "تخصيص مناطق صناعية لدول معينة يشجع تلك الدول على ضخ استثمارات وخلق مجتمعات صناعية متكاملة، تعود بالكااسب على كافة الأطراف".

وفي هذه الحالة تستفيد مصر من تلك الاستثمارات بتشغيل العمالة وزيادة هدر الموارد المائية.

وذكر بيان الحكومة أنها "تعمل على استرجاع الأراضي غير المستغلة من أجل ضمان الاستغلال الأمثل للعقارات الزراعية، والمضي قدما في تطوير المحاصيل الصناعية وتحسين أنظمة دعم الحبوب والحليب بشكل أمثل".

ويقوم القطاع حاليا بتجسيد برنامج للري التكميلي يشمل مساحة إجمالية قدرها 158 ألف هكتار، كإجراء فرضته الظروف المناخية الصعبة وعدم انتظام تساقط الأمطار.

وشدد عبدالرحمن حاليا جلسة وزارية مؤخرا على ضرورة ضمان الأمن الغذائي للبلاد من خلال تحسين إنتاج الحبوب والحليب.

كما أوعز إلى وزير الفلاحة عبدالحميد حمداني للقيام بعملية تدقيق على مستوى كافة الهيئات المكلفة بضبط



ويجب ضمان الأمن الغذائي بتحسين إنتاج الحبوب والحليب

كبيرها في السياسات المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة. وبشكل بلوغ خط الأمان نحو الاكتفاء الذاتي من الغذاء أبرز الهواجس التي تعترض الجزائر جراء موجة الجفاف، مما دفع المسؤولين إلى الإقرار بأنه لم يتم تحقيق سوى الثلثين من المستهدف، بينما لا يزال البلد النقطي متأخرا في إنتاج الحبوب.

ورغم أن حمداني أشار خلال تصريحات سابقة إلى أن بلاده حققت 70 في المئة من احتياجاتها الغذائية، إلا أنها لا تزال متأخرة في بعض المنتجات الاستراتيجية كالقمح.

وقال حينها إن "الحكومة قررت التركيز في استراتيجية 2024 على توسيع الاستثمار في المناطق الصحراوية خاصة في مجال الزراعات الصناعية الاستراتيجية والتي تؤثر كثيرا على ميزان المدفوعات".

الجزائر تحاول إعطاء القطاع الزراعي جرعة تحفيز لإنعاشه

هذه الخطط تواجه بمخاوف خبراء من هدر الموارد المائية. وذكر بيان الحكومة أنها "تعمل على استرجاع الأراضي غير المستغلة من أجل ضمان الاستغلال الأمثل للعقارات الزراعية، والمضي قدما في تطوير المحاصيل الصناعية وتحسين أنظمة دعم الحبوب والحليب بشكل أمثل".

ويقوم القطاع حاليا بتجسيد برنامج للري التكميلي يشمل مساحة إجمالية قدرها 158 ألف هكتار، كإجراء فرضته الظروف المناخية الصعبة وعدم انتظام تساقط الأمطار.

وشدد عبدالرحمن حاليا جلسة وزارية مؤخرا على ضرورة ضمان الأمن الغذائي للبلاد من خلال تحسين إنتاج الحبوب والحليب. كما أوعز إلى وزير الفلاحة عبدالحميد حمداني للقيام بعملية تدقيق على مستوى كافة الهيئات المكلفة بضبط